

مدى توفر الاستقرار في زواج الصغيرات

فاصولي زينب

أستاذة مساعدة صنف "ب"

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا جامعة الجزائر 2

مقدمة

الأصل في الزواج حفظ العفة والكرامة الإنسانية، إذ يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة تنظيماً شرعياً وفق مراسيم دينية وقواعد قانونية، ترمي إلى إقامة الأمن والطمأنينة بين الزوجين، فهو وعاء يحوي أسمى ما يمكن أن يتعلق به الفرد من معان بين الرجل والمرأة تم تصويرها في القرآن الكريم بصفتين جوهريتين هما المودة التي تتضمن الحب، الصداقة، الصلابة ثم الرحمة التي تشتمل على التفاهم، المصلحة، العفو والاحتمال. كل هذه المعاني تحت إطار الهدف العام وهو السكينة والطمأنينة، وفي هذا المجال يقول تعالى: «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة...»¹

كما جاء في سورة الأعراف: «هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها»².

وبشيء من التوسع في هذه العلاقة يمكن أن نستدل على حقيقة أن الاستقرار هو المعبر عن رقي المجتمع وتميز دور الفرد فيه من مبدأ "المجتمع المريض عنوان الأسرة المريضة". وفي الجزائر نجد رغم تعرضها للاحتلال والتجهيل من طرف المستعمر الذي جعل الأسرة تتعرض لهجمة شرسة في محاولة منه لتصفيتها وتفريغها من مضمونها بشتى

¹ - القرآن الكريم: سورة الروم، الآية 21 .

² - القرآن الكريم: سورة الأعراف، الآية 189 .

الوسائل التي كانت تشجع على التحرر فإننا نجد عقلاء ذلك الوقت من حكماء قد واجهوا بأساليب وطرق مستمدة من العلم والمنطق كل تلك المحاولات التي تهدف إلى نسف الأسرة.

و بهذا قد تعامل المجتمع مع منظومة الزواج باعتبارها ظاهرة اجتماعية كلية وإلزامية، مرتبطة بثوابت الأمة ومقومتها، فاقتضت العادات التعجيل فيه للفتاة خاصة وأنها تمثل شرف العائلة وعفتها، كما ساد الاعتقاد أن الزواج في سن مبكر يساعدها على التكيف مع عادات أهل الزوج، أما الزوج فهو غالبا من أبناء العمومة أو ذوي المصالح مع الأهل لذا فأمر قبول أو رفض الزوج هو من صلاحيات الأهل وما عليها إلا الخضوع للأمر الواقع

ولم يمنع صغر سن الفتاة عند الزواج والأمية القاهرة والظروف المعيشية القاسية التي كانت تحياها، أو عدم استئذانها في الزوج والظلم الواقع عليها من طرف الزوج أو أهله، من القيام بالدور المناط بها كاملا داخل الأسرة وخارجها، متحملة المسؤوليات الأسرية تابعت الحياة إما عن طيب خاطر أو احتراما للإلزام الاجتماعي المفروض عليها. وفي ضوء هذا التقسيم للأدوار تشكلت العلاقة بين الرجل والمرأة، أنها في الواقع علاقة اجتماعية آلية تبادلية تتعدى الزوجان لتصل إلى الأسرتين المتصاهرتين.

وإذا ارتبط سن الزواج في الماضي بقدرة المرأة على الإنجاب الذي هو الوظيفة الرئيسية لها في نظرهم، فإن الحقبة الأخيرة شهدت تحول في الاتجاه العام إزاء هذه المرحلة من حياة المرأة، حيث أصبح ينظر إليها ببداية المراهقة، بل لعل من الإنصاف القول أن المرأة نفسها بدأت ترى فيها دلائل تفتحات جديدة نحو المستقبل والمداول الأكبر لهذا التحول أنها لم تعد في كثير من الأحيان تحبب الزواج في هذه المرحلة من عمرها ، ولم تعد تستكين وتستسلم لرغبات الأهل بمثل ما كانت تفعل وقد يكون ساعدها على ذلك مزاولتها للتعليم الذي جعلته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال مجانيا وإجباريا في مرحلته الأولى الذي فتح أمامها مناصب العمل مما جعلها تنتقل من مرحلة التبعية إلى البحث عن الحقوق.

لكن مقابل هذا الاتجاه نجد فئة من النساء مازالت ترى في الزواج المبكر سبيلا لإظهار تميزها إما بإرادتها أو نتيجة للإكراه الممارس عليها من طرف الأهل أو المحيطين بها، وأحيانا

يتم الزواج دون السن القانوني إما بالاكتمال بالفاتحة أو طلب رخصة من القاضي إذا كانت مبررات.

والملفت للانتباه عند هذه الفئة أنه رغم المستوى التعليمي الذي تحصلت عليه مقارنة بم تحصلت عليه المرأة في الماضي إذ غالبا ما تتجاوز فيه الخامسة عشر من عمرها وتساهل المجتمع إزاء ظاهرة التعارف خاصة أثناء الخطبة مما يتيح للجنسين تمحيص أخلاق بعضهما ومدى تجاوبهما وتجانسهما الثقافي، إضافة إلى نزوع الزوجين إلى الاستقلال في المنزل إذا كان من ذوي الدخل الجيد، والانفصال عن أهله في المأكل وسائر شؤون المنزل، إذا اضطرتهم الظروف الاقتصادية الصعبة إلى السكن مع أهل الزوج ، إلا أن الزواج المبكر في الوقت الراهن ومع كل هذه المستجدات وإذا استطاعت فئة أن تسعد فيه وتحافظ عليه، فهو عند فئة أخرى مقترن بالفشل، حيث نجد عدد كبيرا يلجأ للطلاق بعد فترة قصيرة أو يضطرون للاستمرار في علاقات غير مرضية فبدلا من النشاط المزدوج والرحمة بتنا نسمع مع هذا النوع من الزواج عن حالات حولت البيوت إلى ميادين للصراع والشقاق، فبات الهروب من المنزل أو طلب الطلاق الحل عند البعض، وتحمل الضرب والإهانة وتعايسة العيش الحل عند البعض الآخر،

هذه المستجدات التي كان لها عواقب وخيمة على الأسرة وهذا المأل الذي آل إليه الزواج المبكر في الوقت الراهن ، جعلنا نسائل عن الأسباب التي تقف وراء الفشل والنجاح في مثل هذا النوع من الزواج؟

- 1- إلى أي حد تؤثر الوضعية المهنية للزوجان على الاستقرار الزوجي؟
 - 2- هل لتسلط الأهل في زواج الإناث تأثير على الاستقرار ؟
 - 3- إلى أي حد يؤثر رضا أهل الزوج على الزوجة على الاستقرار الزوجي؟
- ومن اجل البحث في الموضوع أدرجنا مجموعة من الفرضيات هي كالتالي :

2- الفرضيات:

- 1- مزاولة المرأة لمهنة أو نشاط منتج يؤثر إيجابيا على استقرار زواجها.
- 2- تسلط الأهل في الزواج الإناث يؤثر سلبا على الاستقرار الزوجي.

3- العلاقة الجيدة بين الزوجة و الحمة تؤثر إيجابيا على الاستقرار الزواجي.

3- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

1-3-زواج الصغيرات:

أ) الزواج: ليس هناك تعريف شامل و جامع لكل أنماط الزواج الإنساني، لان الزواج نظام اجتماعي قد يكون له معان مختلفة باختلاف الثقافات، ومع ذلك يمكن تعريفه تعريفا واسعا على انه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية ، وتتكون بين فردين أو أكثر من الجنسين¹.

أما الزواج المبكر فحددناه بالزواج في سن دون 19 سنة باعتبار هذا السن يمثل سن النضج عند أغلب علماء النفس، أما عن الفئة العمرية الخاضعة للدراسة فهي المولودات من سنة 1975 فما فوق.

2-3- الاستقرار الزواجي:

حددت الباحثة الجزائرية كلثوم بالميهوب استقرار العلاقة الزوجية بنجاحها وسلامتها من الاضطراب والتوتر الدائم مما يجعلها في منأى عن التعرض للفشل وما ينجم عنه من طلاق وعواقبه ، فالاستقرار يتضمن التمسك بالعلاقة الزوجية لان الطرفين يشعر بالتوافق والرضا والسعادة، أما العلاقة الغير مستقرة فهي العلاقة التي يشعر فيها الطرفان بأنهما غير متوافقين وغير راضين عن علاقتهما وأنهما تعساء مع بعضهما.

وقد جاء فيه تعريف لبوث **Both 1983** متمثل فيما يلي: كان مفهوم عدم الاستقرار الزوجي في الماضي يستخدم بشكل تبادلي مع المفاهيم الأخرى مثل الانحلال الزواجي، الطلاق والزواج ذو النوعية المتدنية، وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم مرتبطة مع بعضها البعض إلا أنها مختلفة تماما فالانحلال الزوجي يقصد به العمل القانوني لإنهاء الزواج عن طريق الطلاق أو الانفصال النهائي.

¹ - فاروق مداس : قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، دار مدني ، 2003 ، ص 132

أما التفكك الزوجي فيقصد به التفكك الطوعي للزوج من خلال الوفاة أو التخلي عن الطرف الآخر أما الزواج ذو النوعية المتدنية فالمقصود به التقييم الكيفي للزواج، وهو مؤشر لدرجة منخفضة من التكيف في الزواج، وعليه عرف مختار 1997 عدم الاستقرار بميل أحد الزوجين لإنهاء الزواج الحالي على الرغم من أن إنهاءه وانحلاله قد يحدث في النهاية.¹

وقد حددته إجراءات بقدرة الزوجان على تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية: تقبل العلاقة الزوجية وما يحيط بها من ظروف وإبداء الحرص على استمرارية الرابطة والاتفاق حول المواضيع المتعلقة بحياتهما المشتركة من تقارب في الأفكار والقيم والعادات والاتجاهات وخلو العلاقة من التسلط والاضطراب والتوتر الدائم والضرب أو الطرد والطلاق.

3-3 - تسلط الأهل: الشخصية التسلطية هي نمط من الشخصية تتميز بالامتثال المتطرف والصرامة وكبح المشاعر العاطفية والإذعان للسلطة والشعور بالكبرياء نحو من هم أدنى ويعبر هذا النمط عن شخصية تبحث عن الاستعلاء والتمسك بالمعتقدات السلالية.

أما تسلط الأهل كمفهوم إجرائي فهو محاولة الأهل فرض زوج معين على الفتاة عن طريق القوة أو العنف أو التهديد أو عدم استشارتها في موضوع زواجها.

3-4 - نوع العلاقة بين الزوجين:

تعريف العلاقة : مدى وجود الاتصال المباشر والواضح المتميز بالاندماج العاطفي والانفعالي الشخصي العميق، وغالبا ما يستخدم للإشارة إلى دراسة الاحتكاك أو الاتساق في الوجود أو الصراع بين الجماعات أو الأشخاص.

¹ - كلثوم بلميهوب: عوامل الاستقرار الزوجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علم النفس العيادي، جامعة الجزائر 2005، ص 9.

وقد تكون العلاقة ثانوية غير شخصية لا تتميز بالاندماج العاطفي وبهذا فهي متخصصة تقتصر على أداء نشاط معين أو مجموعة أنشطة وتتميز حقوق وواجبات الأفراد المندمجين في مثل هذه العلاقات بالوضوح الشديد¹، وقد حددناها في بحثنا إجرائيا في ثلاث مستويات:

- **علاقة التبعية:** عمل الزوجة على تحاشي المشاكل مع الزوج عن طريق إتباعها لسياسة الطاعة المطلقة أو الخنوع.

- **علاقة تمرد:** هي حالة صراع بين الزوجين من أجل ضبط القيادة أو السيطرة على الظروف المعيشية.

- **علاقة التفاهم:** المشاركة بين الزوجين من أجل الوصول إلى حل وسطي للعمل على تحقيق أهداف مشتركة تسير نحوها حياتهما الزوجية.

4- المنهجية المستعملة:

4-1- المنهج المستعمل:

تعريف المنهج: هو مجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة فالمنهج في العلم مسألة جوهرية،² وعلى مستوى ملموس أكثر ينص المنهج على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع دراسة ما أنه يتدخل بطريقة أكثر أو أقل إلحاح، بأكثر أو أقل دقة، في كل مراحل البحث، أو في مرحلة معينة فقط. ومن المتفق عليه على مستوى الإجراءات أن نميز في بحوث علم الاجتماع بين تلك التي تهدف إلى قياس الظواهر عن تلك التي تسمح بأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها أو عدّها، ولهذا فقد أدرجنا في البحث المنهج الإحصائي بنوعيه:

- **منهج التحليل الكيفي " الوصفي ":** يستعمل في الجداول البسيطة، والهدف منه هو الإحاطة بخصائص العينة المراد دراستها، ولقياس شدة الظواهر به استعملنا أهم مقاييس النزعة المركزية من متوسط حسابي، ووسيط ومووال.

¹- فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار المدني، الجزائر، 1996، ص 173-174.

²- موريس أنجريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، تدريباً علمية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 36.

• **منهج التحليل الكمي:** وهو الأنسب لمعرفة مدى تحقق متغيرات الدراسة ومدى تحقق افتراضات البحث المقدمة، وهو ملائم لاختبار العلاقات بين مختلف المتغيرات بمعاملات ارتباطية خاصة بالجداول المركبة وأهم ما يستخدم في هذا النوع من البحوث معامل الاقتران معامل التوافق، حساب اختبار كا².¹

2-4- التقنية المستعملة:

اعتمدنا في عملية جمع المعلومات على الاستمارة وهي نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه للأفراد بغية الحصول على أجوبة وبيانات معينة، وتعد هذه الأسئلة في شكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي، وليس في هذا النوع من الوسائل شرط أن يجتمع السائل مع المسؤول حتى أنه يمكن أن ترسل الأسئلة والإجابات عن طريق بعض المساعدين أو حتى عن طريق البريد، والهدف العلمي للاستبيان هو ترجمة البحث العلمي إلى أسئلة معينة،² وفي هذا البحث اعتمدنا مع نسبة معتبرة من المبحوثات على الاستمارة بالمقابلة خاصة اللواتي أبدين تخوفا من الموضوع أو اللواتي قلن أنهن أميات أو لا تحسن الملء، أما البقية فقد وزعنا الاستمارات عليهن وهن من ملاها.

أما عن الشروط التي يجب أن يتوخاها الباحث عند إعداد الاستبيان فهي:

1- تحديد وحدات الاهتمام ويعني تحديد نوع وطبيعة الشخص الذي ستوجه له الاستمارة.

2- إعطاء فكرة واضحة عما يبحث عنه.

3- توضيح الأسئلة ووضعها في شكل عام ومنظم.

4- تحديد أهداف البحث الميداني.³

وقد تضمنت استمارة البحث خمسة محاور حددناها كالتالي:

¹ - نفس المرجع، ص ص 99-100.

² - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2003، ص 116.

³ - محمد إسماعيل قباوي: مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات معاصرة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1977، ص 154.

● محتوى يهدف إلى معرفة بعض البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين وأزواجهن مثل: تاريخ الميلاد، سن الزواج، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، الحالة المدنية وقد وضعنا هذا النوع من الأسئلة بغية الكشف عن المميزات الخاصة بالأفراد المعروضين للبحث.

● محتوى يهدف إلى التعرف على الظروف المعيشية للمبحوثات مثل: مرتب الزوج، نوع المنزل الزوجي، ظروف السكن، الاشتراك مع أهل الزوج في المأكل والغاز والكهرباء...الخ تقييم الزوجة لمستوى المعيشة...الخ وهذه الأمور تسهل علينا معرفة سبب سلوك الزوجة سلوك معين.

● محتوى خاص بنمط الاختيار للزوج، وتطرقنا فيه إلى: أخذ موافقة المبحوثات للزوج أسس الاختيار للزوج، طريقة التعارف، وجود اللقاءات من عدمها، فترة الخطبة، نوع العلاقة مع الأهل...الخ ونهدف من خلال هذا المحتوى إلى التعرف على المعايير الخلقية التي تتحكم في سلوكات المبحوثات، كما أنها تفيد في التعرف على أنماط السلوكات المفضلة عند المبحوثات.

● محتوى نهدف من خلاله إلى معرفة نوع العلاقة بين المبحوثات وأهل أزواجهن، ومدى إلمامهن بأمور تسيير المنزل مثل نوع العلاقة مع أهل الزوج، نوع العلاقة مع أمه، موقف الزوج من الخلاف، أمور اهتمام الزوجة، عدد الأطفال، التخطيط لأمور تسيير المنزل.

● محتوى يهدف إلى قياس الاستقرار الزواجي ويدخل فيها نوع العلاقة مع الزوج، نوع الحوار، وجود التجاوب بينهما، تعرض المبحوثات للطرد والضرب، عدد مرات الطلاق، ورأيهن في الزواج المبكر ومن خلال هذا المحتوى نقيس مدى قدرة المتزوجات في سن مبكر على تحمل مسؤوليات الزواج.

3-4- البحث الاستطلاعي:

تعريفه : يعرف بمرحلة التجريب الميداني الاستمارة للتأكد من صلاحيتها وملاءمتها لأغراض البحث وقبل الخطوة يتم عرض الاستمارة على ذوي الخبرة المنهجية والعلمية في موضوع البحث حيث يتاح للباحث في هذا الصدد فرصة مراجعة الاستمارة سواء من حيث شكلها العام أو تفرعاتها أما عن أهداف عملية البحث الاستطلاعي فهي:

1- معرفة أماكن القوة والضعف في الاستمارة ومدى استجابة عينة البحث لأهدافه.

2- تقييم العينة من حيث ضرورتها والحاجة إليها.

3- تعديل استمارة الاستبيان إذا ما اكتشف الباحث أنها لا تخدم أساسيات الفرضيات المراد تحقيقها.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة فقد قمنا قبل التصميم النهائي للاستمارة بتوزيع عدد منها يقدر بـ 16 على المبحوثات اللواتي كانت تنطبق عليهن مواصفات العينة ، وقد أفادتنا هذه العملية في إعادة تشكيل الاستمارة و ذلك عن طريق نزع مجموعة من الأسئلة التي رأينا أنها لا تؤثر على الموضوع

واستبدالها بأسئلة أخرى أكثر إفادة ، كما أفادتنا العملية في إعادة صياغة بعض الفرضيات لجعلها تتماشى مع ظروف المبحوثات وبالتالي الوصول إلى تفسير الظاهرة تفسيراً علمياً. كما تمكننا بفضل البحث الاستطلاعي من معرفة بعض نقائص الاستمارة فحاولنا قدر الإمكان تصحيحها وإعادة صياغتها وترتيبها بطريقة أكثر تسلسل لنصل في الأخيرة إلى الاستمارة المستعملة في البحث الميداني.

5- مجالات الدراسة:

- المجال البشري واختيار العينة: باعتبار أن القيام بعملية الحصر الشامل لمعرفة خصائص المجتمع المدروس جد مكلفة فقد اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على طريقة العينة باعتبارها تقنية تهدف إلى بناء نموذج مصغر عن المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع المستخرج منه.

أما عن نوع العينة التي استعملناها فهي العينة العمدية باعتبار الباحث فيها هو الذي يقرر مقدماً مفرداتها، فقد تتوفر لديه معلومات حول مجتمع معين وتتضمن هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة أو أفراد معينين من المجتمع تمثل أو يمثلون المجتمع بالنسبة لصفة معينة تمثيلاً جيداً، ولذلك يجتهد الباحث أن تقتصر العينة على تلك الوحدات.¹

¹ - مصطفى عمر النير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1995، ط3، ص 143.

واعتمادا على هذا النوع من العينات قمنا باستجواب مجموعة من النساء المتزوجات دون 21 سنة و المولودات بعد سنة 1975م واللواتي مضى على زواجهن ستة أشهر وأنجن طفل على الأقل خلال الفترة الزواجية الممتدة إلى وقت إجراء البحث، وبهذا نجد أن الدراسة اهتمت بالمتزوجات حديثا .

وباعتبار أن أحجام العينة تختلف من بحث إلى آخر حسب القيمة العلمية والإمكانات المادية والبشرية المهيأة للدراسة، كما يختلف حجم العينة باختلاف نوعية الموضوع، ونظرا لأن موضوع الزواج المبكر يشمل فئة غير كبيرة خاصة في المناطق الشمالية من الوطن فقد اكتفينا باستجواب 110 مبحوثة تتوفر فيها الشروط المطلوبة في البحث.

- **المجال الزمني:** لقد استغرقت عملية توزيع الاستمارات وملئها مدة ثلاثة أشهر وعشرين يوما، حيث بدأنا العملية يوم 13 مارس 2008 الموافق لأول أيام عطلة الربيع وامتدت عملية التوزيع والجمع إلى غاية 4 جويلية وتمكنا خلال هذه المدة من جمع 110 استمارة من أصل 155 استمارة موزعة ، أما عملية التفريغ والتنسيب والتحليل والقراءة السوسولوجية للمعطيات المتحصل عليها فقد امتدت إلى غاية 09 أكتوبر 2008.

- **المجال المكاني:** المكان المستعمل للبحث هو ولاية بومرداس عموما، وقد اعتمدنا في جمع الاستمارات على مجموعة من الأماكن أهمها مراكز حماية الأمومة والطفولة التابعة للمستوصفات البلدية حيث كن نتوجه إليها الثلاثاء والأربعاء باعتبارها أيام إجراء الفحوصات الدورية للحوامل وتطعيم الأطفال كما تحصلنا على بعضها بتوزيعها على مجموعة من المحامين الذين رفعت لديهم قضايا طلاق من طرف هذه الفئة ووافقوا على مساعدتنا، وحصلنا على النسبة المتبقية عن طريق التوزيع على بعض الاصدقاء الذين يعرفون متزوجات تنطبق عليهن شروط دراستنا .

وفيما يلي سنحاول إعطاء لمحة موجزة عن منطقة البحث.

الجزيرة الخضراء، الصخرة السوداء، بومرداس، أسماء لمنطقة تقع شرق مدينة الجزائر، تبعد عن العاصمة بـ 45 كلم، و عن المطار الدولي بـ 35 كلم، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وشرقا مدينة تيزي وزو، من الجنوب البويرة ومن الجنوب الغربي البليلة، أما من

الغرب فتحتها مدينة الجزائر، تتربع على مساحة تقدر بـ 145.616 كلم². تحتوي هذه الولاية على بعض الآثار الفينيقية والرومانية و الآثار الإسلامية .

يعود اسم بومرداس إلى السيد الحاج علي بن كريم وإخوانه، أولاد سيد علي بن أحمد بن محمد البومرداسي ، ينحدر نسبه من سلالة فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن أجداده زيان الذي انتقل إلى المكان المسمى مرداس ، فلما استقر في مكانه اجتمعوا عليه كبار القبائل فتلقاهم بصدر رحب .

في فترة الاستعمار الفرنسي كانت بومرداس تابعة لدولة الأمير عبد القادر الذي زار المنطقة بعد معاهدة تافنة 1837م ، ثم أصبحت المنطقة مسرحا للحملات العسكرية الفرنسية التي قادها المارشالات والجنيرالات امثال الجنرال "بيجو، راندون، كومن، ماك ماهون، وقد شهدت منطقة بومرداس بفضل امتداد أراضيها الخصبة هجرات مكثفة للمعمرين (الأقدام السوداء) وانتشرت بها مزارع شاسعة للكروم والحمضيات، و في الثلث الأخير من القرن العشرين عرفت المنطقة توافد رؤساء وزعماء الأحزاب النضالية الجزائرية مثل ميصالي الحاج، الشيخ العقبي وحمزة بن شنوف.

عندما اندلعت الثورة التحريرية كانت بومرداس تابعة للولايتين التاريخيتين الثالثة والرابعة وخلالها تحولت إلى مسرح لأحداث عسكرية مسلحة، ومن أشهر المعارك التي شهدتها المنطقة معركة شرابة في 22 ديسمبر 1954، معركة أسطورة بمنطقة الخروبة، معركة كمين جراح بناحية بوزقزة في 14 ديسمبر 1955 بعد إبرام اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، أعلن وقف النار وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة يكون مقرها بومرداس.

أما في فترة ما بعد الاستقلال وتحديدًا أثناء قدوم C.A.H.T (المركز الإفريقي للهيدروكاربور والنسيج) اختيرت لإقامة المعهد الوطني للهيدروكاربور I.N.H فيها، واتخذوا مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة كمقر لهذا المعهد، وبدأت مدينة بومرداس بتشييده، وبه احتلت مكانة اقتصادية وعلمية هامة ، في سنة 1967 انطلقت المدينة في تخطيط استراتيجي للتطور والبحث وأصبحت مدينة مدارة من طرف سوناطراك التي كانت من

بين أولوياتها بناء سكنات للأساتذة وإقامات جامعية للطلبة، فأصبحت ذات طابع علمي وهذا ما زاد من أهميتها، أصبحت مدينة إدارية سنة 1984 عندما تحولت إلى مقر ولاية

ثم أخذت السلطات المعنية تفكر في سياسة جديدة لملء الفراغات والاحتياجات الأساسية فيها، فبدأت تتطور شيئاً حتى وصلت إلى مرحلة فتية تسمح بأن نطلق عليها كلمة "مدينة".

5- تحليل فرضيات البحث

تحليل الفرضية الأولى : مزاولة المرأة لمهنة أو نشاط منتج يؤثر إيجابياً على استقرار زواجها. القراءة الإحصائية لهذا الجدول تبين لنا أن الاتجاه العام له يتمركز في خانة المبحوثات اللواتي قلن أنهن تابعت في القرارات لسلطة الزوج حيث تمثلن 39.29% ويأتي في المرتبة الثانية بفارق بسيط جداً فئة المبحوثات اللواتي قلن أنهن تجمعن بأزواجهن علاقة تفاهم حيث يمثلن 38.18%، في حين تمثل فئة المبحوثات اللواتي قلن أنهن متمردات نسبة 22.72%

جدول رقم (01): يمثل توزيع المبحوثات حسب حالتهم المهنية ونوع علاقتهن بأزواجهن. وعندما أدخلنا الحالة المهنية للمبحوثات كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيرها على نوع العلاقة بين الزوجين وجدنا أن 46.15% من المبحوثات الماكثات في المنزل اللواتي لا تمارسن أي نشاط مكسب علاقتهن بأزواجهن علاقة تبعية مقابل 15.38% هن علاقة تمرد.

أما المبحوثات اللواتي تمارسن أعمال يدوية في المنزل ف 44.44% منهن تربطهن بأزواجهن علاقة تفاهم و 22.22% منهن تابعت لأزواجهن.

في حين المبحوثات اللواتي تمارسن عمل مأجور دائم ف 80% متمردات على سلطة أزواجهن مقابل 20% تابعات لقرارات وسيطرة الزوج مطلقا.

والشيء الظاهر من هذا الجدول أن أغلب الزوجات اللواتي هن عمل دائم هن متمردات على سلطة الزوج وذلك قد يرجع لكون أن عمل المرأة قد يشعرها بالاستقلال حيث تكون في مركز أقوى ، فكلما زادت إسهاماتها في الجانب الاقتصادي للمنزل تزايدت قوتها داخل الأسرة ورغبتها في المشاركة في قيادة الأسرة مما يؤدي إلى الصراع بين الزوجين وقد يرجع الصراع والتمرد في رغبة الزوج في السيطرة على أموال زوجته وفي حالة إذا ما رفضت

نوع العلاقة الحالة المهنية	تبعية		تفاهم		تمرد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا تمارس أي نشاط مكسب	36	46.15	30	38.46	12	15.38	78	100
عمل دائم	1	20	-	-	4	80	5	100
عمل يدوي	6	22.22	12	44.44	9	33.33	27	100
المجموع	43	39.29	42	38.18	25	22.72	110	100

وأصرت على ترجمة هذا الدخل إلى قوة صنع القرار في الأسرة للحصول على مكانة أعلى وقوة في اتخاذ القرارات الأسرية وممارسة السلطة فإن ذلك يدفعها إلى التمرد على سلطة الزوج أو الميل إلى التبرم من حياتها الزوجية خاصة إذا كان عملها خارج المنزل.

أما أكبر فئة قالت أنها تجمعها بالزوج علاقة تفاهم فهي فئة اللواتي أتقن بعض المهارات اليدوية مثل الخياطة والصوف أو المساهمة في بعض الأعمال الفلاحية التي تجعلها تستغني عن الزوج في بعض متطلباتها وهذا ما يؤثر إيجابا في معاملة الزوج لها .

ونجد اللواتي ليس لديهن أكبر من قلن بالتبعية المطلقة للزوج فعدم اكتسابهن للمهارات الملائمة التي تيسر لهن إشباع حاجاتهن الاقتصادية شأنه أن يؤدي إلى خضوع أغلبهن

لأزواجهن والتكيف مع الوضع وهذا ما يكون في الغالب محصلة ما مرت به الزوجة من تجارب مع زوجها أثرت بطريقة أو بأخرى رصيدها المعلوماتي لكيفية التعامل معه، فوجدت أن الخضوع هو السبيل الوحيد لاستمرار الحياة الزوجية = ومنه نستنتج أن الحالة المهنية للمتزوجات في سن مبكر يؤثر نوعاً ما على علاقة الزوجة بزوجها وهذا ما تأكدنا منه بحسابنا لمعامل التوافق الذي وجناه (ق=0.19) مما يدل على وجود علاقة طردية بسيطة بين المتغيرين.

ويدفعنا إلى التساؤل عن تأثير نفس المتغير الحالة المهنية للمبحوثات على هجرهن لمنزل الزوجية أو ما يعرف في المصطلح الشعبي "الغضب".

جدول رقم (02): يمثل توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية وهجرهن لمنزل الزوجية.

هجر		ولا مرة		مرة واحدة		عدة مرات		المجموع	
المنزل		ك		%		ك		%	
الحالة المهنية		ك		%		ك		%	
لا تمارس أي نشاط مكسب		27		34.61	22	29		37.18	78
عمل دائم		1		20	-	4		80	05
عمل يدوي		9		33.33	1	17		62.96	27
المجموع		37		33.63	23	50		45.45	110

القراءة الإحصائية لهذا الجدول تبين لنا أن الاتجاه العام له يتمركز في خانة المبحوثات اللواتي تركن منزل الزوجية باتجاه منزل الأهل لأكثر من مرة حيث يمثلن 45.45 من المبحوثات ويأتي في المرتبة الثانية فئة المبحوثات اللواتي لم يسبق لهن هجر منزل الزوجية حيث يمثلن 33.63، في حين تمثل فئة المبحوثات اللواتي هجرن منزل الزوجية لمرة واحدة طوال مدة الحياة الزوجية نسبة 20.90.

وعندما احتفظنا بالحالة المهنية للمبحوثات لمعرفة مدى تأثيرها على عدد مرات هجر منزل الزوجية أو ما يسمى في الأعراف الشعبية بمصطلح "الغضب" وجدنا أن 37.18 من

المبحوثات الماكثات في المنزل وغير الممارسات لأي نشاط مكسب قد سبق لهن أن هجرن منزل الزوجية لأكثر من مرة مقابل 28.20 هجرن منزل الزوج بالتجاه منزل الأهل لمرة واحدة.

أما المبحوثات اللواتي لهن منصب شغل دائم فـ 80 منهن سبق لهن هجر منزل الزوج مقابل 20 لم يسبق لهن ذلك.

أما الممارسات لنشاطات يدوية فـ 62.36 منهن سبق لهن ترك منزل الزوجية لأكثر من مرة مقابل 3.70 هجرن منزل الزوجية لمرة واحدة فقط.

وعليه فاختلاف الحالة المهنية للمبحوثات لا يؤثر كثيرا على هجر الزوجة فالظاهرة منتشرة في المجتمع الجزائري والريفي خاصة تعبيرا لرفض لتصرفات معينة من قبل الزوج أو أهله اتجاهاها، فإذا كان يرى بعض الأزواج في ضرب الزوجات تأديبا لهن وتنفسا لهم في حالة الغضب الشديد، فإن الغضب هو متنفس الزوجة قد تستعمله لتظهر أهميتها في الأسرة أو هروبا من الإحساس بالمدلة في أسرتها، ورغم ما يمثله هذا التصرف من سلبيات على الأسرة كونه سبيل هروب من المشكلة لا حلا لها فإنه أفضل من الطلاق فأغلب المتزوجات في سن مبكر لا يتوفر لهن دخل اقتصادي وبالتالي اذا حدث الفراق فللمرأة ستتحول إلى عالة على أهلها والمجتمع.

أما عن نوع العلاقة ودرجتها بين الحالة المهنية للمبحوثات وتعرضهن لهجر منزل الزوجية فهي علاقة طردية بسيطة تقدر بـ (0.19) حسب معامل التوافق ق.

و من نتائج الجدولين نلاحظ أن للحالة المهنية تأثير على الاستقرار الزوجي و لكنه ضعيف مما يدفعنا إلى البحث عن مؤثرات قد تكون أقوى .

تحليل الفرضية الثانية : تسلط الأهل في زواج الإناث يؤثر سلبا على استقرارهن بعد الزواج.

جدول رقم (03): يمثل توزيع المبحوثات حسب أخذ موافقتهن على الزواج وتعرضهن للضرب.

التعرض للضرب أخذ الموافقة		لم تضرب		ضرب غير مبرح		ضرب كثير		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
3	23.07	3	23.07	7	53.84	13	100		
3	17.64	12	70.58	2	11.76	17	100		
41	51.25	18	22.5	21	13.75	80	100		
47	42.72	33	30	30	27.27	110	100		

يتضح من الجدول أن الاتجاه العام يتجه نحو المبحوثات اللواتي لم تتعرضن للضرب بنسبة 42.72% تليها فئة اللواتي تعرضن لضرب قليل وغير مبرح بنسبة 30% ثم فئة اللواتي تعرضن لضرب مبرح بنسبة 27.27%.

ولمعرفة مدى تأثير موافقة المبحوثات على الزواج و تعرضهن للضرب من طرف أزواجهن أدخلناه كمتغير مستقل فوجدنا أن 53.84% من اللواتي تم زواجهن دون موافقة الأهل قد تعرضن لضرب كثير ومبرح، أما المبحوثات اللواتي تم زواجهن بموافقة الأهل فقط فنسبة معتبرة منهن تقدر بـ 70.58% تعرضن لضرب قليل ، في حين المبحوثات اللواتي تم زواجهن بموافقتهن وموافقة الأهل 51.15% لم تتعرضن للضرب من الزوج .

إن أول ما نلاحظه من التحليل الإحصائي للجدول هو تراجع ظاهرة عدم أخذ موافقة الفتاة في زواجها وهذا يرجع إلى أسباب متعددة أهمها:

- حركة التحضر والتصنيع التي يعيشها المجتمع الجزائري عامة.
- تراجع الحاجز الموجود بين الأب والأم والبنات، حيث أصبح للفتاة في الوقت الحالي درجة من الحرية في مناقشة الأهل في المواضيع المتعلقة بحرية موافقتها على الشخص المتقدم لخطبتها.

- اعتبار رضا المرأة على عقد الزواج إلى جانب موافقة الولي من شروط صحة عقد الزواج في القانون الجزائري كونها طرفا أصيلا في عقد الزواج.
إلا أنه مع كل هذه المتغيرات نجد فئة رغم قلتها مازالت تعاني من ظاهرة إكراهها على الزواج بحجة أن الأهل أقدر على اختيار الزوج الجيد لها، لذا فالموافقة عليه من عدمها من صلاحياتهم فقط.

أما الظاهرة الجديدة الآخذة في الانتشار رغم محدوديتها هي إرغام الفتيات أهلهن على الموافقة على الزوج الذي اخترنه حتى لو رأى الأهل أن هذا الزوج غير مناسب لها.
أما فيما يتعلق بموضوع العلاقة بين الموافقة على الزواج والتعرض للضرب فنجد أن أكبر نسبة تعرضت للضرب المبرح هي فئة المتزوجات بموافقتهم فقط، وهذا قد يرجع إلى شعور الفتاة أو زوجها بغياب الحماية للزوجة فهي تتحرج من أن تستنجد بأهلها في حالة تعرضها للإهانة، كونها تعرف أنهم سيذكرونها بأن زواجها تم بدون موافقتهم بل رغما عنهم وهذا ما يشجع الزوج على ضربها وإهانتها.

أما المتعرضات لضرب خفيف ونادر فأغلبهن ممن تم زواجهن بدون موافقتهم وهذا قد يرجع إلى كون العلاقة الجيدة بين الزوج وأهل الزوجة تجبر الزوج على احترام زوجته إكراما لأهلها وهكذا وإن تسببت في تعرضها للضرب فإنه يكون ضربا خفيفا غير مبرح، في حين نلاحظ أن المبحوثات اللواتي تم زواجهن بموافقتهم وموافقة أهلهن فنصفهن لم تتعرضن للضرب وهذا قد يرجع إلى الحكمة في الاختيار وإلى أسباب أخرى.
وعند حسابنا لمعامل التوافق لمعرفة نوع العلاقة ودرجتها بين أخذ موافقة الفتاة وتعرضها للضرب وجدنا (ق=0.39) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بسيطة بين المتغيرين .

جدول رقم (04): يمثل توزيع المبحوثات حسب اللقاءات بالزوج قبل الزواج والتجاوب في الميول والرغبات.

التجاوب في الميول وجود لقاءات		التجاوب كلي		نوعا ما		لا يوجد تجاوب		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

قبل الزواج								
توجد لقاءات	5	9.43	35	66.03	13	24.52	53	100
لا توجد	13	22.80	19	33.33	25	43.85	57	100
المجموع	18	16.36	54	49.09	38	34.54	110	100

تشير البيانات إلى أن الاتجاه العام يتمركز في خانة المبحوثات اللواتي قلن بوجود تجاوب نسبي في الميول بينهن وبين أزواجهن ويمثلن 49.09% من مجموع العينة تليها فئة المبحوثات اللواتي قلن بعدم التجاوب في الميول والرغبات بنسبة 34.54% في حين المبحوثات اللواتي قلن بوجود تجاوب كلي بينهن وبين أزواجهن لا يمثلن سوى 16.36% من مجموع العينة.

وعندما أدخلنا اللقاءات قبل الزواج كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيرها على التجاوب وعندما أدخلنا اللقاءات قبل الزواج كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيرها على التجاوب بين الزوجين وجدنا أن 66.03% من المبحوثات اللواتي كن يلتقن بأزواجهن قبل الزواج يجمعهن تجاوب نسبي في حين المبحوثات اللواتي لم يكن يجمع بينهن وبين أزواجهن أي لقاء قبل الزواج ف43.85% قلن بعدم وجود أي تجاوب في الميول أو الرغبات، هذا من ناحية استقرار المعطيات أما فيما يخص تفسيرها اجتماعيا فنجد نتائج متباينة نحاول تحليلها في نقطتين.

أولاً: نلاحظ أن أغلب المبحوثات اللواتي قلن بوجود تجاوب كلي مع الزوج أو أجن بعدم وجود تجاوب كلياً مع الزوج هن من اللواتي لم تكن تجمعهن لقاءات وهذا ما يفسر أن الاختيارات الزوجية أغلبها قد تمت عن طريق الأهل، أما اللقاءات فأغلبها شكلية مما يدل على أن نظام الزواج المرتب لا يزال يعد أهم نمط للزواج في المجتمع الجزائري، وإجابة البعض بالتجاوب الكلي ناتج عن العقلية التي تتطبع عليها الفتاة والتي مفادها أن الزوج هو رئيس الأسرة وله السلطة على زوجته وأطفاله وما عليها إلا طاعته لتحقيق الاستقرار في الأسرة هذا الواقع الذي يشعرها أنها متجاوبة مع الزوج أو قد تضطر للكذب على نفسها وإقناع نفسها بهذا الوضع لإثبات نجاحها ودرئ الفشل في حين الفئة الثانية التي

أقرت بعدم التجاوب فهي تدرك حقيقة وضعها ولكنها لا ترى ضير في طاعة الزوج وأوامره لتوفير الاستقرار.

ثانياً : أغلب المبحوثات اللواتي قلن بوجود تجاوب نسبي كانت تجمعهم لقاءات وهنا تظهر أهمية اللقاءات إذا كانت مبنية على أسس سليمة ذات مضمون جدي حول الزواج كمناقشة موضوع السكن، التقارب الثقافي والاجتماعي التشابه في العادات، مستوى الوعي بأهمية الأسرة أما إذا كان الحوار مجرد و خالي المضمون يعتمد على الحقائق المزيفة بل يطغى عليه التصنع والافتعال والارتباك فان نتائجه لا شك تكون سلبية.

أما عن درجة العلاقة ونوعها بين تأثير اللقاءات قبل الزواج والتجاوب في الميول والرغبات بعد الزواج فهي علاقة طردية ضعيفة تقدر حسب معامل التوافق بـ 0.10.

جدول رقم (05): يمثل توزيع المبحوثات حسب أسس اختيارهن للزوج و تعرضهن

التعرض للضرب أسس اختيار		لم تضرب		ضرب غير مبرح		ضرب مبرح وكثير		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
28	43.75	22	34.37	14	21.87	64	100		
02	40	02	40	01	20	05	100		
02	22.22	04	44.44	03	33.33	09	100		
04	30.76	04	30.76	05	38.46	13	100		
04	40	-	-	06	60	10	100		
07	77.77	01	11.11	01	11.11	09	100		
47	42.72	33	30	30	27.27	110	100		

لما أدخلنا الأسس التي اتخذتها المبحوثات أو أهلهن كمعيار لقبول الزوج لمعرفة مدى تأثيرها على تعرض المبحوثات للضرب من طرف الزوج تحصلنا على النتائج التالية:

43.75% من المبحوثات اللواتي اعتمدنا على الأخلاق كمعيار لقبول الزوج لم يتعرضن للضرب من طرف الزوج مقابل 21.87% تعرضن لضرب مبرح وكثير، أما المبحوثات اللواتي قبلن بالزواج على أساس التدين ف40% منهن لم يتعرضن للضرب مطلقاً ونسبة مماثلة تعرضت لضرب قليل وغير مبرح أما اللواتي تعرضن للضرب المبرح فنسبتهم تقدر بـ20%، كما نجد أن 77.77% أي أغلب اللواتي اعتمدن على أسس متعددة لقبول الزوج كالأخلاق والدخل الجيد أو الأخلاق والنسب لم يتعرضن للضرب مقابل 11.11% تعرضن لضرب خفيف ونسبة مماثلة تعرضن لضرب مبرح، ويختلف الوضع عند اللواتي اعتمدن على المال أو الجمال كأساس للقبول بالزوج حيث نجد أن 44.44% من المتخذات المال كأساس للاختيار تعرضن لضرب غير مبرح و22.22% فقط لم يسبق لهن التعرض للضرب من طرف الزوج، واللواتي اعتمدن على الجمال كأساس للاختيار 38.46% منهن تعرضن لضرب مبرح والنسبة المتبقية مناصفة بين اللواتي تعرضن لضرب خفيف

الرغبة في إنهاء الزواج العناصر المسببة للنزاع		لديها الرغبة في إنهاء الزواج		ليست لديها الرغبة في إنهاء الزواج		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
15	50	15	50	30	100	30	100
-	-	5	100	5	100	5	100
8	18.60	35	81.39	43	100	43	100
3	10.71	25	89.28	28	100	28	100
1	25	3	75	4	100	4	100
27	24.54	38	75.25	110	100	110	100

واللواتي لم يتعرضن للضرب مطلقاً بنسبة 30.76% لكل فئة .

مما لا شك فيه أن هذه النتائج تظهر أهمية الاختيار المدروس للزوج لضمان استقرار الزواج وسعادة المتزوجات في سن مبكر حيث نجد أن أغلب اللواتي لم يتعرضن للضرب هن اللواتي اخترن الزوج على أسس متعددة كالأخلاق والمركز المالي الجيد أو التدين والأخلاق الحميدة أو الأخلاق والمستوى التعليمي اللائق، وهنا تظهر أهمية الاختيار الجيد المبني على أسس متينة لبناء الأسرة فالزوجة هنا إن كرهت من الزوج شيئاً رأت فيه أشياء أخرى تحبها فيه، كما أن الخلق الحسن للزوج قد يمنعه من الضرب حتى وإن كره منها بعض الأمور، في حين اللواتي تعرضن لضرب مبرح فأغلبهن اكتفين بالنسب أو الجمال كمعيار لقبول الزوج مما يدل على الدراسة السطحية للموضوع وقد يرجع السبب إلى كون أغلب من اخترن على أساس الجمال هن فتيات مراعاتات أما الاختيار على النسب فغالبا ما يتم من طرف الأهل لمصالح اقتصادية أو القرابة ومما لا شك فيه أن الأهل لما يختارون الزوج فإن أول ما يبحثون عليه هو الزوج الذي يحقق السعادة للفتاة، لذا فقد يكون حسن الاختيار عندهم هو العامل المادي كالدخل المضمون أو الشرف كنسب الزوج أو مكانته .

و من نتائج الجداول السابقة نقول بتحقيق الفرضية و أن حرية الفتاة في اختيار الزوج المناسب لها تلعب دورا في استقرارها بعد الزواج .

تحليل الفرضية الثالثة : العلاقة جيدة بين الزوجة و أهل الزوج تؤثر إيجابيا على الاستقرار الزواجي.

جدول رقم (06): يمثل توزيع المبحوثات حسب العناصر المسببة للنزاع والرغبة في إنهاء الزواج.

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يكمن في خاتمة المبحوثات اللواتي ليست لديهن رغبة في إنهاء الزواج بقيمة تعادل ثلاث أرباع حجم العينة 75.45% مقابل 24.54% لديهن رغبة في إنهائه.

وعندما أدخلنا المتغير المستقل المتمثل في العناصر المسببة للمشكلات في نظر المبحوثات لمعرفة مدى تأثيرها على رغبتهم في إنهاء العلاقة الزوجية وجدنا اللواتي قلن أن أم الزوج سبب المشاكل أو الأكثر إثارة لها 50% منهن لديهن رغبة في إنهاء الزواج ، في حين نجد كل اللواتي قلن بأن أكبر مسبب للمشكلات هن هو أب الزوج لا ترغبن في إنهاء الزواج، و

عندما انتقلنا إلى الفئة التي قالت بأنها تعاني من إخوة وأخوات الزوج ف 81.39% منهن لا ترغبن في إنهاء الزواج مقابل 18.60% لديهن رغبة في إنهائه ، ونجد 89.28% من اللواتي لديهن مشاكل مع السلفة لا ترغبن في إنهائه، و75% من اللواتي تعانين مشاكل مع آخرين ويمثلون غالبا في الجيران، أهلهن لا ترغبن في إنهاء الزواج . ويرجع سبب عدم الرغبة في إنهاء الزواج إلى عوامل كثيرة إلى جانب النجاح في العلاقة الزوجية نجد وعي المبحوثات بضرورة المحافظة على رابطة الأسرة أو الخوف من وصفهن بالملقات لما لهذا المصطلح من تأثير سيئ على حياة النساء خاصة إذا لم يكن لديهن دخل دائم.

أما اللواتي ترغبن في إنهاء العلاقة الزوجية رغم قلتهم فقد ترجع الأسباب إلى كثرة خلافهن مع أم الزوج و عدم رضا الزوج عن العلاقة السيئة التي تربط بين أهله وزوجته مع عدم تمكنه من فعل أي شيء نظرا لصعوبة الموقف وحساسيته. وعموما نستنتج أن العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج تؤثر نسبيا على الرغبة في إنهاء العلاقة الزوجية بالنسبة للمتزوجات الصغيرات، أما عن نوع العلاقة ودرجتها بين المتغيرين فهي علاقة طردية ضعيفة تقدر حسب معامل التوافق بـ(0.16).

جدول رقم (07): يمثل توزيع المبحوثات حسب نوع علاقتهن بأم الزوج وتعرضهن للضرب

التعرض للضرب العلاقة بأم الزوج		لم تضرب		ضرب خفيف		ضرب مبرح ومتكرر		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
23	63.88	9	25	4	11.11	36	100		
15	44.11	5	14.70	14	41.17	30	100		

الشجار	4	13.33	16	53.33	10	33.33	34	100
لا توجد	5	50	3	30	2	20	10	100
المجموع	47	42.72	33	30	30	27.27	110	100

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول وجدنا أن 63.88% من المبحوثان الخاضعات أو اللواتي تجمعهن بأم الزوج علاقة احترام لم تتعرضن للضرب مقابل 11.11% تعرضن لضرب مبرح واللواتي تتحاشينها وتكتفين بالحد الأدنى في التعامل معها 44.11% منهن لم تتعرضن للضرب مقابل 14.70% تعرضن لضرب خفيف، في حين نجد اللواتي قلن بأنهن كثيرات الشجار معها 53.33% منهن تتعرضن لضرب قليل مقابل 13.33% لم تتعرضن للضرب مطلقاً.

أما اللواتي ليست لديهن أي علاقة مع أم الزوج وتعود في الغالب إلى وفاتها أو إقامتها في منطقة بعيدة ف 50% منهن لم يسبق لهن التعرض للضرب مقابل 20% تتعرضن لضرب مبرح.

من خلال ما توضح من تحليل إحصائي يظهر لنا أن المبحوثات اللواتي تجمعهن بأم الزوج علاقة احترام أو خضوع أقل تعرضاً للضرب مقارنة باللواتي تحاشينها أو تكثرن الشجار معها نتيجة اختلاف وجهات ، فالحمة تظن انه من الطبيعي جداً أن تسير حيلة ابنها ومن ثم زوجته بعد الزواج خاصة إذا كانت الزوجة صغيرة السن وغير مهيأة للقيام بأعباء الحياة الأسرية، وإذا كانت من اختارتها بعناية ودراية ودفعت من أجلها مبالغ مالية في صورة مصوغات وهدايا، كما تعبت في تهيئة مختلف مراحل الزواج، وبهذا فقد تظن أنها نالت بكل جدارة شرف التدخل وأحياناً التدخل التام في حيلة ابنها بعد الزواج وحتى الخاصة منها، وهنا وفي ظل ما سبق إذا تميزت علاقة الزوجة الصغيرة بأم الزوج بالطاعة والاحترام وقبلت سلطتها عليها كتقسيم العمل المنزلي بينها وبين بقية أفراد الأسرة، فإن أم الزوج تساعدنا في إنجاز الأشغال التي لم تكن تتقنها بعد، كما تدافع عنها وتفض المشاجرات التي قد تنشأ بين هذه الزوجة وزوجها، وهنا فإن احترام الابن لأمه يجعله يتردد في ضرب زوجته.

أما إذا لم تتماثل القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية بينهما ، و رأت الزوجة أن دور الوالدة انتهى بتزويجها له، و ليس من حقها التدخل في حياتهما الزوجية واتخذت من التحاشي أو الشجار سبيلا للدفاع عن استقلاليتها فإن أم الزوج قد تلجأ إلى الرد عليها أو إخبار الابن وهنا لا يكون أمام أغلب الأزواج في ظل هذا الوضع إلا ضرب الزوجة لإيقاف النزاع.

أما عن نوع العلاقة ودرجتها بين علاقة الزوجة بأم الزوج وتعرضها للضرب فهي علاقة طردية قوية تقدر حسب معامل التوافق بـ (0.72).

هجر منزل الزوجية		لم تهجر المنزل		مرة واحدة		أكثر من مرة		المجموع	
موقف الزوج من الخلاف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
مناصرة الأهل	-	-	2	14.28	12	85.71	14	100	
مناصرة الزوجة	11	40.74	4	14.81	12	44.44	27	100	
ضرب الزوجة	13	17.64	9	52.94	5	29.41	17	100	
السكوت	12	38.70	8	25.80	11	35.48	31	100	
التحكيم	11	52.38	-	-	10	47.61	21	100	
المجموع	37	33.63	23	20.90	50	45.45	110	100	

جدول رقم (08): يمثل توزيع المبحوثات حسب موقف الزوج من الخلاف وهجر الزوجة للمنزل.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن 85.71% من المتزوجات بأزواج ينصرون الأهل في حالة الخلاف مهم قد سبق لهن هجر منزل الزوج أكثر من مرة مقابل 14.28% هجرنه لمرة واحدة.

أما المبحوثات المتزوجات بأزواج يقفون معهن فـ 40.74% لم يسبق لهن هجر المنزل الزوجي مقابل 14.81% تركنه لمرة واحدة، و نجد أن 52.94% من اللواتي تعرضن للضرب من الزوج في حالة الخلاف مع أهله قد سبق لهن الهجر لمرة واحدة مقابل 17.64% لم يسبق لهن ذلك، في حين اللواتي يلجأ أزواجهن للسكوت 38.70% منهن لم يسبق لهن هجر المنزل مقابل 25.80% هجرنه لمرة واحدة و اللواتي يلجأ أزواجهن إلى التحكيم فـ 52.38% منهن لم يسبق لهن هجر المنزل مقابل 47.61% سبق لهن هجر المنزل لعدة مرات.

ما نستشفه من خلال التحليل السوسيولوجي أن أكثر فئة هجرت منزل الزوجية هي فئة المتزوجات بأزواج ينصرون الأهل في حالة خلافها معهم وقد يرجع سبب هذا الموقف إلى الإيمان الراسخ لدى الزوج بضرورة الطاعة العمياء للأب والأم و التغاضي عن أخطائهما إن وجدت كون الأم مديرة البيت والكبيرة فيه لذا فاحترامها وطاعتها واجب على الزوجة . وفي حالة إذا اختلف هذا المفهوم عن إيمان الزوجة العصرية التي ترى ضرورة مناقشة حماتها في الأمور التي تخص العائلة كلها حتى وإن اقتضى الأمر بها إلى إرغامها على مراجعة تصرفها في العديد من الأحيان ، هذا الاختلاف في وجهات النظر إذا قابله الزوج بمنصرة الأهل لا يكون من المرأة إلا ترك المنزل تعبيرا عن انزعاجها خاصة إذا كانت تعتقد بأن الزوج على استعداد للتخلي عن أهله من أجلها، وقد أكد علماء النفس والاجتماع أن كثيرا من الزوجيات تحطمت بسبب الخداع اللاشعوري والوعود الكاذبة الخيالية المستحيل تنفيذها من قبل الزوج.

بينما نجد أكثر فئة لم يسبق لها هجر المنزل التي يلجأ فيها الزوج إلى التحكيم و استعمال الطرق الدبلوماسية لحل النزاع كأن يلجأ إلى ترديد كلمات الإعجاب اتجه الزوجة وحثها على الصبر فمن طبيعة المرأة أن ترتاح إلى عبارات المدح التي توجه إليها ، كما يحثها على أن تحاول تكييف سلوكها ليتلاءم مع سلوك الأم و التنازل عن بعض الأنماط السلوكية التي اعتادت عليها في منزل أهلها، كما يلجأ إلى الأم ويحثها على تحمل زوجته لأنها صغيرة طائشة وجعلها مثابة ابنتها.

أما عن نوع العلاقة ودرجتها بين موقف الزوج من خلاف زوجته مع أهله وتأثيرها على هجر الزوجة لمنزلها فهي علاقة طردية قريبة من الوسط تقدر حسب معامل التوافق بـ (0.48).

كما سبق من نتائج الجداول السابقة نقول بتحقيق الفرضية و أن سوء علاقة الزوجة بأهل الزوج غالبا ما ينعكس سلبا على استقرارها في الزواج .

خاتمة :

لقد توصلت الدراسات الخاصة بالأسرة واستقرارها التي طبقت على مسيرة الفتيات المتزوجات في سن مبكرة ورصدت تصرفاتهن الايجابية والسلبية فيما يخص موضوع تسيير الأسرة أنهن يتأثرن بنوعية محيطهن الثقافي " الزواج كقيمة اجتماعية الوعي والمطالبة بحقوق المرأة، الطموحات النسوية، الانقياد للأعراف الاجتماعية" أكثر من تأثرهن بظروفهن المعيشية، كما وجدت أن الزواج المبكر ظاهرة مغذاة من الرغبة الذاتية للأشخاص قبل عامل الدين أو العرف، هذا الأمر الذي جعل كل القوانين الوضعية تفشل في القضاء عليها إذا اعتبرناها "معول هدم للأسرة " والدليل على ذلك أن هذه القوانين حينما استطاعت القضاء جزئيا على تزويج الآباء لبناتهن في سن مبكرة بحجة أنهم من يجبرونهن عليه و انه ضربا لمكانة المرأة و إهدارا لكرامتها ، و في هذا الوقت الذي اصبح الأهل في معظم المناطق يشجعون الفتاة على مواصلة الدراسة للظفر بمنصب شغل لائق يكسبها منصبا مستقرا مستقبلا وقد يجبرونها عليها بالقوة ويعاقبونها إذا لم تحصل علامات جيدة، نجد أن الزواج المبكر لا زال موجودا إذ نجد نسبة معتبرة من الإناث مازالت لديها رغبة فيه كهدف في حد ذاته أو مع الدراسة والعمل بل أن البعض لا تتوانى

في التهديد بالانتحار أو الهروب من المنزل في حال رفض الأهل للموضوع فما يكون من الأهل إلا القبول على إتمام الزواج انقيادا لمن أو خوفا عليهن علما أن اختيار الأهل قد يكون أفضل بكثير في هذا المجال من ترك المسؤولية لهوى المراهقات المبني على العاطفة الكاذبة التي غالبا ما تبني على مظاهر شكلية أو توهيمات مستقبلية، وقد أكد عدد هائل من الدراسات الحالية أن أغلب عواطف المراهقات مضطربة وعرضة للتغير باعتبار أنها لم تبلغ النضج الفكري الذي يؤهلها للانطلاق الصحيح والكامل لمواجهة أعظم مؤسسة وجدت وهي الأسرة.

وقد يكون هذا هو سبب ما بتنا نلمسه من تردي في دور الزوجة الصغيرة في ميدان حماية الأسرة ولكنه بدون شك لا يعود إلى طبيعة الفتاة نفسها، وإنما يرجع الأمر بكل وضوح إلى إقصاء الفتاة كثيرا أو قليلا قصدا أو من غير قصد من طرف الأهل أولا في القيام بدورها الكامل كربة منزل بغية تحصيلها العلمي ثم الموافقة على زواجها تسلطا أو خوفا دون مراعاة لأدنى شروط الأسرة التي يجب أن تتوفر في الزوجان.

أما الحكومات التي سنت قوانين منع الزواج المبكر أو حددته بشروط فلم تكلف مؤسساتها التربوية والإعلامية توضيح أهمية الأسرة والعناية بها أو إعطاء دروس تكوينية للمقبلين على الزواج باعتبار الظاهرة لا يمكن إلغاؤها، فاكثفت برفع السن القانوني والأمر بتسجيله لضمان حقوق المرأة في حالات الطلاق، والتهديد بعقوبات على كل من يخالفه بدون عذر.

منه الزواج المبكر لا يقف دائما ضد الاستقرار، إذا نظرت المجتمعات إلى الفتاة ككائن اجتماعي تنمو قدراته وتتطور وقد تبلغ أوج تطور لها وهي متزوجة فقد برهنت الكثيرات على نجاحهن في قيادة الأسرة أو الجمع بينها والدراسة أو العمل حتى في العصر الحديث.

فالإشكالية المطروحة ليست إشكال الزواج المبكر لأنه ظاهر مرتبطة بظروف و حاجات فقط بل هي إشكالية تكوين وتنمية الفتاة منذ الصغر على دور مناط بها من طرف الأهل والحكومة وعندما يتحقق هذا المطلب أو بعضه قد نجد أنفسنا نفتخر بنجاح الأم

الصغيرة وفي مجالات عدة، بذل مجهودات و أموال للتكفل بمخلفات الأم المراهقة أو
مراهقة الأم وهذا أشد خطرا.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

- 1-الأحرر احمد سالم : علم الاجتماع الأسرة بين التنظير و الواقع المتغير ،دار الكتب الوطنية ،ليبيا
2004، ط1.
- 2- الأنصاري عبد الحميد إسماعيل: تأخر الزواج وارتفاع معدل الطلاق، قراءة فقهية معاصرة للمجتمع
الخليجي نموذجاً، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ط1.
- 3- الحسن إحسان محمد: العائلة والقراءة والزواج، دار الطليعة العربية، بيروت، 1981، ط1.
- 4- الخشاب مصطفى: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.
- 5- الخطيب أنور: الأهلية المدنية في الشرع الإسلامي والقوانين اللبنانية، منشورات المكتب التجاري
للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1965، ط1.
- 6- العطية محمد فوزية: المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر،
القاهرة، 1983.
- 7- العلوي الهادي: فصول عن المرأة، دار الكنوز الأدبية، لبنان، 1996.
- 8- العيسوي عبد الرحمن: علم النفس الأسري، دار السلامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ط1.
- 9- الوافي عبد الرحمن: سيكولوجية الفرد والمجتمع، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 1996.
- 10- بلحاج العربي: الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية، مقدمة في الخطبة، الزواج الطلاق، الميراث،
الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 11- بوتفنوشت مصطفى: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دهيري احمد ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 12- بوعلي ياسين: أزمة الزواج في سوريا، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ط1.
- 11- شريف فانتن محمد: الأسرة والقراءة، دراسات في انثربولوجية الاجتماعية، دار الوفاء الإسكندرية
2000، ط1.
- 12- غالب مصطفى: الحياة الزوجية وعلم النفس، دار مكتب الهلال، بيروت، 2002.

2- باللغة الفرنسية

- 13- *BOUTFNOUCHT Mostafa : La famille algérienne ; évolution et caractéristiques*, récent, S.E.N.D, Alger, 1980.
- 14- *ATTOUT Nadia et autre : « Education, fécondité et nuptialité »*, revue, C.E.N.E.A.P, F.N.U.A.P, Alger, 2001.
- 15- La Direction Technique Chargée Des Statistiques De La Population Et De L'emploi , Office National Des Statistiques, **Collections Statistiques G P H 2008 N142/** , Décembre2008,Alger
- 16-Ministre de la santé : Population et développement en Algérie, C.I.P.D+10, Décembre 2003.
- 17- *Ministre de la santé, office national des statistiques, ligue des états arabes : « Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002 »*, rapport principale, Alger, 2004.
- 18 - *Office National des Statistique : « Démographie algérienne2011 »*, N°600.

الرسائل الجامعية

- 19- كلثوم بلميهوب: *عوامل الاستقرار الزواجي*, رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علم النفس العيادي, جامعة الجزائر 2005.